دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

أ.م.د/ خالد بن محمد بن عبدا لله الدهمش

أستاذ أصول التربية المساعد، عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الإمام محمدين سعود الإسلامية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومن ثم التوصل إلى مقترحات تسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي للدراسة والاستبانة أداة لها وبعد أن تم تحكيمها تم التأكد من صدقها وثباتها ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد الدراسة غير موافقون على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية بمتوسط (١,٥٦ من ٣,٠٠) وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ثم وضع مقترحات ستسهم بإذن الله في استيعاب خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وقد أوصت الدراسة القطاع الخاص بالمشاركة في الجهود للوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠والعمل على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في إيجاد مزيد من الفرص الوظيفية تسهم في استيعاب لخريجي الجامعات السعودية .

الكلمات المفتاحية:

القطاع الخاص ، استيعاب خريجي الجامعات ، لمنهج الوصفي المسحي، ، رؤية المملكة ٢٠٣٠

The private sector's role to absorb the Saudi universities' graduates as per the Saudi vision2030

Study Summary

The study aimed at identifying the private sector's role in absorbing the Saudi universities' graduates under the Saudi vision 2030 and thus seeking proposals that contribute to creating jobs for the graduates of Saudi universities in the private sector.

The researcher used the descriptive survey methodology for study and the questionnaire tool after it had been refereed and well verified in term of its truth and constancy.

The study results showed that the team of the study did not agree on the private sector's role in absorbing the graduates of Saudi universities at an average of (1.56 from 3.00).

According to the findings of this study some proposals were set which by the will of Allah Almighty will assure the absorption of university graduates.

The study recommended the private sector's participation in efforts to reach the targeted figure of reducing the unemployment of Saudi university graduates according to the vision of the Kingdom 2030 and work to enhancing cooperation between the public and private sectors to contribute to the creation of more career opportunities to contribute to the absorption of graduates of the Saudi Universities.

key words:

Private sector, absorption of university graduates, descriptive approach, vision of the Kingdom 2030

مقدمة

لقد حظي القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية باهتمام خاص من الدولة وتمثل ذلك في خطط التنمية التي منحت القطاع الخاص الكثير من الامتيازات والمزايا وإعفاء من الضرائب على الأرباح التي تجنيها شركات ومؤسسات القطاع الخاص ، هذا الاهتمام ناتج لأدراك المسؤلين للدور الهام الذي يقوم به هذا القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فعملت الدولة على توفير المناخ الملائم والبيئة المحفزة لهذا القطاع ليكون نشط وحرصت على أن يكون القطاع الخاص شريكاً في اتخاذ القرار الاقتصادي في البلاد وألا يكون دوره محدود في تنفيذ التشريعات بل مبادر في صياغة التشريعات الاقتصادية التي تهم القطاع الخاص وسعت الدولة في سد احتياج هذا القطاع من الكوادر البشرية المؤهلة من خلال مؤسسات التعليم التابعة لها ليقوم بدوره في إيجاد الفرص الوظيفة للخريجين وتؤكد (المطلق ، ٢٠٠٨)على هذا الدور حيث تقول " القطاع الخاص يلعب دور رئيس وهام في توفير فرص العمل اللائقة والمناسبة للموارد البشرية المؤهلة "

مشكلة الدراسة :

بالرغم من التسهيلات والمزايا التي منحتها الدولة للقطاع الخاص السعودي إلا أنه وللأسف خيب الآمال في المساهمة الفعالة في إنجاح خطط التنمية في البلاد سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك بالقيام بأهم الأدوار التي يتطلع إليها المسؤلين منه في هذه البلاد ألا وهي إيجاد الفرص الوظيفية لخريجي الجامعات السعودية وهذا العزوف من القطاع الخاص أدى إلى تفاقم مشكلة بطالة خريجي الجامعات السعودية خاصة إذا علمنا تدني نسبة مشاركة القطاع الخاص في استيعاب الكوادر الوطنية في منشأته حيث لا تتجاوز ١٦٪ من نسبة العاملين لدى القطاع الخاص (التقرير السنوي لوزارة العمل ، ٢٠١٥م) ومع الركود الاقتصادي العالمي أثر ذلك في انخفاض الفرص الوظيفية التي يضخها القطاع الحكومي في السوق ومع إحجام القطاع الخاص في

ضخ مزيد من الفرص الوظيفية لخريجي الجامعات و التزايد المستمر في أعداد الخريجين في كل عام من الجامعات السعودية ارتفعت نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات السعودية حيث شكلت نسبة البطالة من خريجي الجامعات السعودية ٤٩،٣٪ من نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية (مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات، ٢٠١٥م) وهذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي مما دفع الباحث لأجراء هذه الدراسة **لمعرفة دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠**

أسئلة الدراسة :

س١ / ما دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟ .

س٢ / ما المقترحات التي تسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟

أهداف الدراسة :

١. التعرف على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٢. الوصول إلى مقترحات تسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية

معرفة دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

الحدود المكانية:

رجال الأعمال المنتمين للغرفة التجارية بمدينة الرياض .

الحدود الزمنية:

العام الدراسي ١٤٣٧- ١٤٣٨هـ

مصطلحات الدراسة :

القطاع الخاص :

هو قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات، والشركات التي يملكها أفراد بصفةٍ شخصيّةٍ وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أيّة مؤسسةٍ من مؤسساتها .

(المعجم الوسيط،١٩٩٨م)

الرؤية :

جمع رؤى ، مصدر رأى

وهي هدف طموح يسعى للوصول إليه في المستقبل (المرجع السابق)

الإطار النظري والدراسات السابقة

القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية :

تحظى المملكة العربية السعودية ولله الحمد باقتصاد قوي وسوق مستقر قائم على العرض والطلب في جو من المنافسة وليس هناك أي حظر أو قيود على واردات المملكة من الأسواق الخارجية مالم يتعارض مع الشريعة أو يمس أمن المملكة ،واقتصادها القوي جعلها تحتل مكانة مرموقة على مستوى العالم " تشكل المملكة أكبر اقتصاد

للسوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحصة قدرها ٢٥٪ من الناتج المحلي " (الموقع الرسمي لوزارة التجارة بالسعودية ،٢٠١٧م) ،وتم تصنيف المملكة كواحدة من أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم ،" والتجارة فيها قائمة على أسس اقتصادية ثابتة " (المرجع السابق)هذه المزايا جعلت أسوق المملكة أرض خصبة وجاذبة للقطاع الخاص فمنذ انطلاق خطط التنمية في المملكة أولت الدولة القطاع الخاص اهتمام خاص واعتبرته شريك فاعل لها في دفع عجلة التنمية وركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني للبلاد وعملت الدولة على تهيئة البنى التحية الأساسية وبناء قاعدة اقتصادية قوية متماسكة وذللت له الصعوبات والعقوبات لتحسين كفاءته الإنتاجية ، وأوجدت له بيئة تنظيمية تساعده على مواجهة المتغيرات الاقتصادية فنشأ القطاع الخاص ومارس جميع الأنشطة الاقتصادية كشركات ومؤسسات ربحية في مجالات الصناعة والتجارة ووسع من نطاق أنشطته ، هذا الاهتمام بالقطاع الخاص نتيجة للدور المتوقع منه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ودعمه لسياسات النمو والتوظيف في الدولة بإيجاد فرص عمل دائمة للأيدي العاملة في الدولة وبحسب الإحصائية الصادرة من (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥) يشكل موظفي القطاع الخاص من المواطنين نسبة ١٠٪ في بداية عام ٢٠١٥م ، حيث بلغ مليون وسبع وثمان وثلاثون ألف موظف وموظفة ، حيث لم يتجاوز عدد الأيدي العاملة الوطنية ١٦٪ من نسبة العاملين في هذا القطاع حيث تسيطر العمالة الوافدة على النسبة المتبقية أي ٨٤٪ من إجمالي وظائف القطاع الخاص (التقرير السنوي لوزارة العمل ، ٢٠١٥م) وعزوف القطاع الخاص عن توظيف السعوديين خاصة خريجي الجامعات السعودية ينتج عن ذلك عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بسبب البطالة وهدر للطاقات المبذولة ويؤيد ذلك (المولد، ٢٠٠٦) حيث يقول " أن عدم استيعاب القطاع

الخاص للأي الوطنية هدر لرأس المال البشري " ، والملاحظ أن هناك ضعف في نمو الوظائف لخريجي الجامعات السعودية من قبل القطاع الخاص ويؤيد ذلك (الثقفي ،٢٠٠٠م) حيث يقول "معدلات النمو في القطاع الخاص لا تتناسب مع حجم العمالة الوطنية " لذا اعتبرت رؤية المملكة ٢٠٣٠ القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً في برامج التنمية ويلعب دوراً تكاملياً مع أجهزة الدولة الأخرى حيث أشارت الرؤية إلى " دور القطاع الخاص من خلال رفع نسبة المشاركة لمنشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٥٪ من الناتج المحلي " (الموقع الرسمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠) ولقد حددت رؤية المملكة ثلاثة أهداف لسوق العمل في المملكة العربية السعودية يقوم القطاع الخاص فيها بدور كبير وفعال وهي : خفض معدلات البطالة من ١١,٦ ٪ إلى ٧ ٪ ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تعد مورداً رئيساً للوظائف و تحويل طالبي العمل السعوديين إلى أصحاب أعمال ولا يمكن أن تتحقق الرؤية بمعزل عن قطاع رجال الأعمال .

موائمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص

تولي المملكة قطاع التعليم أهمية واهتمام كبير وخاصة التعليم الجامعي الذي يقوم بأدوار متعددة كإثراء المجتمع بالبحوث والدراسات العلمية التي تسهم في حل عدد كبير من المشاكل التي يواجهها المجتمع ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمملكة لمساهمته في تأهيل وصقل اليد العاملة وتدريبها وتأهيلها لسد الفجوة في احتياج سوق العمل من الأيدي العاملة المدربة من خريجي الجامعات السعودية فيواكب عند تخرجه متطلبات القطاع الخاص ، ويؤيد ذلك (الصائغ ، ٢٠٠٣م) حيث يقول : "تمد مؤسسات التعليم العالي سوق العمل بالأيدي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته " من هذا المنطلق نشأت علاقة وطيدة بينهما فالجامعة تقوم

بإعداد وتهيئة الكوادر البشرية والقطاع الخاص يعمل على إيجاد الفرص الوظيفية التي تتناسب مع مؤهلاتهم ليسهموا في خطط التنمية في المملكة

" تقوم مؤسسات التعليم العالي بتوفير القوى البشرية الماهرة والمتخصصة التي تتطلبها خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية " (وزارة التعليم ، ٢٠٠٣م).، والملاحظ في السنوات الأخيرة ومع تسارع وتيرة النمو السكاني في المملكة صاحب ذلك توسع في إنشاء الجامعات حيث وصل عددها قرابة ٣٤ جامعة حكومية بالإضافة إلى ٧جامعات أهلية انعكس ذلك في التوسع في قبول الطلاب فارتفعت معدلات قبول الطلاب بالجامعات السعودية حيث وصل القبول في عام ١٤٣٨هـ إلى (٢١٩،٨٩٩) ألف طالب وطالبة (مركز إحصاء التعليم الجامعي ،١٤٣٨هـ) هذا التوسع أفرز عدد من المشاكل منها ضعف الموائمة بين مخرجات الجامعات السعودية واحتياجات منشآت القطاع الخاص الفعلية ،و عدم التوازن بين الأعداد الكبيرة التي تضخها الجامعات السعودية سنوياً من خريجيها والفرص الوظيفية التي يضخها القطاع الخاص للعمل في منشآته ساهم ذلك في ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات بالمملكة العربية السعودية حيث وصلت إلى ٤٩،٣٪ حسب إحصائيات(القوى العاملة بمصلحة الإحصاء العامة والمعلومات ،٢٠١٥م) إن ارتفاع نسبة بطالة خريجي الجامعات تعتبر مؤرقة للأسرة وللمجتمع وفي ذلك يقول (الصائغ ، ٢٠٠٣م) " تمثل قضية توظيف السعوديين هاجساً على المستوى الرسمي والشعبي " وجاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ بأهداف عدة ومن أهم أهدافها سد الفجوة القائمة بين التعليم العالي ومتطلبات القطاع الخاص بتطوير التعليم العالي ليواكب الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع الخاص وذلك بتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة لاستيعابهم في منشآت القطاع الخاص لذا كان على الجامعات دور مهم في تضمين رؤية المملكة ضمن

استراتيجياتها وهذا ما أكده (الروقي ،٢٠١٦م) حيث يقول " لابد للجامعات أن تضمن رؤية المملكة في خططها الإستراتيجية للاستفادة من الفرص التي تطرحها الرؤية " لتضييق الفجوة بين احتياج القطاع الخاص ومخرجات التعليم العالي .

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

خصص مجلس الوزراء جلسته التي عقدها هذا اليوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام ١٤٣٧هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . للنظر في مشروع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وقد قرر ما يلي:

أولاً :الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

ثانياً:قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ الرؤية ومتابعة ذلك.

الرؤية خطة إصلاح طموحة اقتصادية وتنموية تقلص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لدخل الدولة تستهدف دعم وتقوية الاقتصاد الوطني ، "واحتوت الرؤية على عدد من الأهداف الإستراتيجية والمستهدفات ، ومؤشرات لقياس النتائج والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور يشترك في تحقيقها القطاعين العام و الخاص " (الموقع الرسمي لرؤية السعودية ٢٠٣٠)وتركز على تنويع مصادر الدخل للبلاد وجعلت من القطاع الخاص شريكاً له ويلعب دور كبير ومحوري في تنفيذ هذه الرؤية ،ومن أهدافها الإستراتيجية خفض نسبة البطالة من ١١.٦٪ إلى ٧٪ وذلك بتوفير مليون فرصة عمل للشباب المؤهل والمدرب (المرجع السابق) وفي ذلك يقول (الرويس ،٢٠١٦م) " ماتضمنته الرؤية من أهداف وبرامج طموحة وتنوع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة " وأكبر تحدي يواجهه الرؤية هو بطالة الشباب ويؤكد على ذلك (

الروقي ،٢٠١٦) حيث يقول " أن البطالة تحد كبير تعمل الرؤية عليه " وتركز الرؤية على مساهمة القطاع الخاص في خفض نسبة البطالة والوصول إلى الرقم المستهدف فقد ركزت الرؤية على إعداد وتهيئة الموظف السعودي على دخول سوق العمل والاستمرار فيه بوضع خطط لتدريب وتأهيل الشباب السعوديين للمنافسة في سوق العمل وأكدت على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل و رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص من الناتج المحلي وهذا بدوره يؤدي إلى توفير وضخ فرص عمل في السوق السعودي ويشير إلى ذلك (المرجع السابق) حيث يقول " أن الرؤية تتضمن رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص من ٤٠ إلى ٦٥ في المائة من الناتج المحلي ورفع نسب التوظيف مما يؤدي إلى خفض نسب البطالة " " إن المكسب الكبير للرؤية هو السيطرة على نسب البطالة وإيجاد فرص عمل للخريجين " (العويد، ٢٠١٦م) .

الدراسات السابقة

دراسة (الروقي :٢٠١٦م) **بعنوان تصور مقترح لدور الجامعات في تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠**

وهدفت إلى الوصول إلى تصور مقترح لدور الجامعات في تحقيق الرؤية الوطنية

وأوصت الدراسة :

- ضرورة تضمين الجامعات لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية .
- منح الطلاب الفرصة لمعرفة دورهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ . ردم الفجوة بين المخرجات وسوق العمل السعودي.

دراسة (العويد ، ٢٠١٦م) بعنوان **وظائف التعليم الجامعي السعودي ومساهمته في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة ٢٠٣٠**

وهدفت الدراسة إلى: معرفة الأدوار التي يقوم بها القائمون على الوظائف الجامعية في التدريس ،و البحث العلمي ،و خدمة المجتمع لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ .

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتدريس الجامعي لتكوين المجتمع الحيوي وشددت على الاهتمام بالبحث العلمي من أجل تحقيق رؤية المملكة في القضاء على البطالة.

- دراسة (العتيبي ، ٢٠٠٧م) بعنوان: **مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي**

وهدفت الدراسة إلى : معرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي ، والتعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي .

وتوصلت إلى :

- أن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية التي يحتاجها القطاع الخاص مقارنة مع التخصصات النظرية .
- ضعف الجودة النوعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي .
- دراسة (المطرودي، ٢٠٠٩م) بعنوان **التوظيف في القطاع الخاص و مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**

وهدفت الدراسة : إلى معرفة مدى استيعاب القطاع الخاص لمخرجات التعليم العالي في المملكة وتحديد الأسباب المؤدية إلى عدم استيعاب القطاع الخاص لمخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

وتوصلت الدراسة إلى :

القطاع الخاص يضع شروط تقف عائق وتحد من توظيف خريجي الجامعات السعودية .

يفضل القطاع الخاص خريجي التعليم العالي ذوو التخصصات العلمية والعملية .

- دراسة(المنيف ، ٢٠٠٨م) بعنوان **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص وهدفت الدراسة إلى** : معرفة اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص **وتوصلت الدراسة إلى** :

- **لا يقوم القطاع الخاص بالتشجيع ولا يقدم الفرص الكافية لخريجي الجامعات على الالتحاق بمنشأته .**
- **ضعف التوجيه والإرشاد الأكاديمي المقدم لطلاب الجامعة عن واقع المشاريع التجارية والصناعية لدى القطاع الخاص .**

- دراسة (أباحسين ، ٢٠٠٦م) بعنوان **المهارات المطلوبة للقطاع الخاص السعودي ودور التعليم العالي في توفيرها**

وهدفت الدراسة : إلى التعرف على أهم المهارات الأساسية المطلوبة للقطاع الخاص السعودي وأوصت الدراسة :

- ضرورة العمل على إكساب طلاب الجامعات المهارات المختلفة والضرورية التي يحتاجها القطاع الخاص .
- إعادة النظر في أساليب التدريس المتبعة في الجامعات والعمل على تطويرها بإتباع الطرق والأساليب الحديثة التي تنعكس على ارتفاع مستوى الخريج و يلبي متطلبات القطاع الخاص .

- دراسة (الغرف التجارية الصناعية بجدة ،٢٠٠٦م) بعنوان : **ارتباط مخرجات التعليم بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية**

وهدفت الدراسة إلى :

معرفة كيفية معالجة مشكلة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية

وتوصلت الدراسة إلى :

- ليس هناك حصر شامل للمهن والوظائف التي يحتاجها القطاع الخاص .
- ليس هناك علاقة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص في الموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم واحتياج القطاع الخاص
- دراسة المولد (٢٠٠٦م) بعنوان : **مدى الاستفادة من فائض خريجي الجامعات لسد احتياجات سوق العمل بالقطاع الخاص**

وهدفت الدراسة الوصول إلى : معرفة العوامل المساهمة للاستفادة من فائض خريجي الجامعات السعودية لسد احتياج القطاع الخاص من الأيدي العاملة .

وتوصلت الدراسة إلى :

- ضعف الخبرة العملية والتدريبية وعدم إجادة اللغة الانجليزية من أهم العوامل التي تحد من الاستفادة من خريجي الجامعات السعودية للعمل في القطاع الخاص .
- هناك ارتفاع في خريجي الجامعات السعودية أصحاب التخصصات النظرية مقارنة مع التخصصات العلمية .
- دراسة (دراسة صندوق تنمية الموارد البشرية ،٢٠٠٤م) بعنوان **واقع التوظيف وتحدياته في القطاع الخاص السعودي**

وهدفت الدراسة إلى : التعرف على دور الجهات المعنية بالتوظيف في القطاع الخاص ومعرفة المتطلبات الوظيفية لشغل الوظائف في القطاع الخاص

وتوصلت الدراسة إلى :

- ضعف الجهات الحكومية المعنية بتوظيف السعوديين في القطاع الخاص في متابعة قرارات السعودة
- انخفاض الأمن الوظيفي لدى القطاع الخاص .

التعليق على الدراسات السابقة

يتبين من نتائج الدراسات السابقة اتفاقها على ضعف دور القطاع الخاص في مجال توظيف الخريجين وليس هناك موائمة بين مخرجات التعليم واحتياج القطاع الخاص من الأيدي العاملة وباستعراض الدراسات السابقة نجد إن هناك اختلاف بين مجال دراستي هذه والدراسات السابقة فنجد دراسة (المطرودي، ٢٠٠٩م) اهتمت بمعرفة مدى استيعاب القطاع الخاص لمخرجات التعليم العالي ، أما دراسة (دراسة صندوق تنمية الموارد البشرية ،٢٠٠٤م) فقد اهتمت بمعرفة واقع التوظيف وتحدياته في القطاع الخاص السعودي ،بينما دراسة (أباحسين ، ٢٠٠٦م) اهتمت بمعرفة المهارات المطلوبة للقطاع الخاص ودور التعليم العالي في توفيرها.

أوجه الشبة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

أولاً: اشتركت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في مجال البحث العام أو أحد مكوناته كضعف دور القطاع الخاص في مجال توظيف الخريجين . ثانياً: اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث استخدمت المنهج الوصفي المسحي ، واشتركت أيضاً في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة .

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدها الموضوعي بالتعرف على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ومن ثم وضع معايير مقترحة لتعزيز دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة٢٠٣٠.

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة .

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع رجال الأعمال بفئتيه التجاريين ،والصناعيين المنتمين لمجلس الغرف التجارية والصناعية بالمملكة العربية السعودية .

عينة الدراسة :

عينة عشوائية من رجال الأعمال المنتمين للغرفة التجارية بالرياض وبلغ عدد من أرسل لهم (٥٣٤٢) بمشاركة من مركز الأعمال في الغرفة التجارية بالرياض ووصلت (٤٨٧٢) استبانة صالحة للتحليل .

أداة الدراسة :

تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وقد تم تصميمها بالاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة المشابهة وبعد تصميمها تم اتباع الخطوات التالية للتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني :

صدق أداة الدراسة :

أ – الصدق الظاهري للأداة :

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة :

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول (١) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة

رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للاستبانة	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للاستبانة
١	٠.٦١٢**	٩	٠.٤٦٦**
٢	٠.٤٠٤**	١٠	٠.٤١٠**
٣	٠.٤٦٨**	١١	٠.٥١٦**
٤	٠.٣٥٢**	١٢	٠.٤٠٥**
٥	٠.٣٠٠**	١٣	٠.٤٣٥**
٦	٠.٤٢٥**	١٤	٠.٤٥٣**
٧	٠.٥٠١**	١٥	٠.٤٢٩**
٨	٠.٥٩٨**	١٦	٠.٣٤٧**

*

*** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل**

يتضح من الجداول (١) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات بالدرجة الكلية للاستبانة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠,٠١) فأقل مما يدل على صدق اتساقها.

- **ثبات أداة الدراسة :**

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) **للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (٢) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.**

جدول (٢) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الاستبانة	عدد العبارات	ثبات الاستبانة
الثبات العام	١٦	٠.٧٢٨٧

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠,٧٢٨٧) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة .

أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم حساب المدى(٣- ١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي(٣/٢= ٠,٦٧) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي :

- من ١ إلى ١,٦٧ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤ يمثل (موافق إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية :

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣. المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٤. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

في ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها و تفسير النتائج و مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

السؤال الأول : ما دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ ؟

للتعرف على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٣) استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	موافق	موافق الي حد ما	غير موافق			
١٥	القطاع الخاص لا يرغب في توظيف خريجي الجامعات السعودية لارتفاع تكلفته مقارنة مع العمالة الوافدة	ك	١٠٠٠	١٤٥٥	٢٤١٧	١.٧١	٠.٧٩	١
		%	٢٠.٥	٢٩.٩	٤٩.٦			
٥	يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تطبيق مبدأ الشفافية بينهم وبين الجامعات السعودية في مجال توظيف خريجي الجامعات السعودية	ك	٨٣٥	١٧٣٨	٢٢٩٩	١.٧٠	٠.٧٤	٢
		%	١٧.١	٣٥.٧	٤٧.٢			
١٠	القطاع الخاص يعمل على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية	ك	٨٢١	١٧٢٠	٢٣٣١	١.٦٩	٠.٧٤	٣
		%	١٦.٩	٣٥.٣	٤٧.٨			
١١	المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية لا تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي	ك	٦٨٦	١٩٤٨	٢٢٣٨	١.٦٨	٠.٧١	٤
		%	١٤.١	٤٠.٠	٤٥.٩			
٨	حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي بالمملكة كافية لإيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات في القطاع الخاص	ك	٥٦٦	١٨٣٢	٢٤٧٤	١.٦١	٠.٦٩	٥
		%	١١.٦	٣٧.٦	٥٠.٨			
٧	بمشاركة القطاع الخاص يمكن الوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠	ك	٦٣٤	١٦٦٠	٢٥٧٨	١.٦٠	٠.٧١	٦
		%	١٣.٠	٣٤.١	٥٢.٩			
١	يعول أصحاب المنشآت الخاصة على الجامعات القيام بدور جوهري في سد احتياجهم من الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات السعودية	ك	٥٢٣	١٨١٥	٢٥٣٤	١.٥٩	٠.٦٨	٧
		%	١٠.٧	٣٧.٣	٥٢.٠			
٤	قيام الجامعات بالدور الكافي في مجال البحوث لحصر احتياج سوق العمل يمكن أصحاب المنشآت الخاصة من وضع تصور مستقبلي لاستيعاب خريجي الجامعات	ك	٥١٨	١٧٧٧	٢٥٧٧	١.٥٨	٠.٦٨	٨
		%	١٠.٦	٣٦.٥	٥٢.٩			
٦	هناك دعم كافي للشركات المتوسطة والصغيرة يسهم في إيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات السعودية	ك	٤٦٤	١٨٤٤	٢٥٦٤	١.٥٧	٠.٦٦	٩
		%	٩.٥	٣٧.٨	٥٢.٦			
١٣	يأمل أصحاب المنشآت الخاصة من الجامعات السعودية تضمين رؤية المملكة٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية ليتمكنوا من استيعاب خريجي الجامعات	ك	٥٧٧	١٤٥٢	٢٨٤٣	١.٥٣	٠.٧٠	١٠
		%	١١.٨	٢٩.٨	٥٨.٤			
١٢	هناك تعاون مستمر ودائم بين أصحاب المنشآت الخاصة والجامعات السعودية في عقد لقاءات تمكن القطاع الخاص من وضع إستراتيجية لاستيعاب خريجي الجامعات لديهم	ك	٥٤٠	١٤٧٥	٢٨٥٧	١.٥٢	٠.٦٩	١١
		%	١١.١	٣٠.٣	٥٨.٦			
١٦	هناك تعاون كافي ومستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في إيجاد مزيد من الفرص وظيفية لخريجي الجامعات السعودية	ك	٣٧٧	١٦٣٠	٢٨٦٥	١.٤٩	٠.٦٤	١٢
		%	٧.٧	٣٣.٥	٥٨.٨			
٣	يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تهيئة بيئة العمل لضمان استمرار خريجي الجامعات لديهم	ك	٣٩٩	١٥٠٦	٢٩٦٧	١.٤٧	٠.٦٤	١٣
		%	٨.٢	٣٠.٩	٦٠.٩			
١٤	الجامعات لا تدرب طلابها بمعزل عن القطاع الخاص بل تقوم ببناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتدريبهم	ك	٣٠٢	١٤٧١	٣٠٩٩	١.٤٣	٠.٦١	١٤
		%	٦.٢	٣٠.٢	٦٣.٦			
٢	يتطلع أصحاب المنشآت الخاصة إلى توجيه طلاب الجامعات نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لكي يستوعبهم القطاع الخاص	ك	٢٤٤	١٥٥٧	٣٠٧١	١.٤٢	٠.٥٩	١٥
		%	٥.٠	٣٢.٠	٦٣.٠			
٩	هناك توطين للوظائف في منشآت القطاع الخاص يتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات	ك	٣٩٢	١١٩١	٣٢٨٩	١.٤١	٠.٦٢	١٦
		%	٨.٠	٢٤.٤	٦٧.٥			
	المتوسط العام					1.56	0.30	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة غير موافقون على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ بمتوسط (١,٥٦ من

٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (من ١,٠٠ إلى ١,٦٧) وهي الفئة التي تشير إلى خيار غير موافق على أداة الدراسة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون الى حد ما على أربعة من أدوار القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تتمثل في العبارات رقم (٩ ، ٥ ، ١٠ ، ١١) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١٥) وهي" القطاع الخاص لا يرغب في توظيف خريجي الجامعات السعودية لارتفاع تكلفته مقارنة مع العمالة الوافدة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط (١,٧١ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع لديه الرغبة في توظيف الخريجين من ناحية ولاء وواجب وطني ولذلك قلة تكلفة العمالة الوافدة تقف كحاجز يعوق هذه الرغبة الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وعزز من فعالية الطرح الذي تعرضه رؤية ٢٠٣٠ في دعم جهود القطاع الخاص في هذا الجانب من خلال السياسات والبرامج التي أعتمدتها الرؤية والتي تقوم على رفع تكلفة العمالة الوافدة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطرودي، ٢٠٠٩م) والتي بينت أن هناك علاقة عكسية بين مخرجات التعليم العالي والتوظيف في القطاع الخاص أي ارتفاع في أعداد الخريجين من الجامعات السعودية و يقابله انخفاض في توظيف خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص.

٢. جاءت العبارة رقم (٥) وهي" يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تطبيق مبدأ الشفافية بينهم وبين الجامعات السعودية في مجال توظيف خريجي الجامعات

السعودية " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط (١,٧٠ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت القطاع الخاص لا تبدي الشفافية الكافية فيما يتعلق بمجال التوظيف لديها لرؤية هذه المنشآت بأن برامج التوطين يضر بمصالحا ولذلك لا يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تطبيق مبدأ الشفافية بينهم وبين الجامعات السعودية في مجال توظيف خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٣. جاءت العبارة رقم (١٠) وهي" القطاع الخاص يعمل على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط (١,٦٩ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت القطاع الخاص تقوم على أنظمة ولوائح لا تتوافق مع رغبات وتطلعات خريجي الجامعات السعودية فهذه الأنظمة واللوائح موضوعة وفق أوضاع العمالة الأجنبية التي تعمل في هذه المنشآت وهي أنظمة تخدم مصلحة هذه المنشآت ولذلك لا يعمل القطاع الخاص على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (المنيف ، ٢٠٠٨م) والتي بينت أن القطاع الخاص لا يقوم بالتشجيع ولا يقدم الفرص الكافية لتشجيع خريجي الجامعات على الالتحاق بالقطاع الخاص.

٤. جاءت العبارة رقم (١١) وهي" المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية لا تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها إلى حد ما بمتوسط (١,٦٨

من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية تركز على الجانب الأكاديمي النظري ولا تتضمن الجوانب العملية بدرجة كافية مما قلل من مساهمتها في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الروقي :٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة ردم الفجوة بين المخرجات وسوق العمل السعودي ، وتفعيل ريادة الأعمال كما تتفق مع نتيجة دراسة (العتيبي ، ٢٠٠٧م) والتي بينت أن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية التي يحتاجها القطاع الخاص مقارنة مع التخصصات النظرية كما بينت ضعف الجودة النوعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي كما تتفق مع نتيجة دراسة (الغرف التجارية الصناعية بجدة ،٢٠٠٦م) والتي بينت أنه ليس هناك موائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم وما يحتاجه القطاع الخاص وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة عدم قدرة مناهج التعليم العالي الموجودة على تحقيق الموائمة بين مهارات و قدرات الخريجين و متطلبات القطاع الخاص.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة غير موافقون على اثني عشر من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٨ ، ٧ ، ١ ، ٤ ، ٦) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب عدم موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٨) وهي" حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي بالمملكة كافية لإيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات في القطاع الخاص " بالمرتبة الأولى من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٦١ من ٣)

وتفسر هذه النتيجة بأن حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي بالمملكة تسيطر عليها العمالة الوافدة في الكثير من المجالات مما جعل هذه الحركة ورغم فعاليتها غير كافية لإيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات في القطاع الخاص الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٢. جاءت العبارة رقم (٧) وهي" بمشاركة القطاع الخاص يمكن الوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠" بالمرتبة الثانية من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٦٠ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع الخاص دوره سلبي في توطين الوظائف مما أضعف مشاركته في الوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. جاءت العبارة رقم (١) وهي" يعول أصحاب المنشآت الخاصة على الجامعات القيام بدور جوهري في سد احتياجهم من الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات السعودية " بالمرتبة الثالثة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٥٩ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة يعتمدون في سد حاجاتهم الوظيفية على استقدام العمالة الوافدة مما قلل من تعويلهم على الجامعات القيام بدور جوهري في سد احتياجاتهم من الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٤. جاءت العبارة رقم (٤) وهي" قيام الجامعات بالدور الكافي في مجال البحوث لحصر احتياج سوق العمل يمكن أصحاب المنشآت الخاصة من وضع تصور مستقبلي لاستيعاب خريجي الجامعات " بالمرتبة الرابعة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة

عليها بمتوسط (١,٥٨ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يبنون تصورهم المستقبلي وفق نتائج البحوث الجامعية بل يبنونه وفق توجهات السوق الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الروقي :٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة تضمين الجامعات لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية كما تتفق مع نتيجة دراسة (العويد ، ٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي من أجل تحقيق رؤية المملكة في القضاء على البطالة.

٥. جاءت العبارة رقم (٦) وهي" هناك دعم كافي للشركات المتوسطة والصغيرة يسهم في إيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات السعودية " بالمرتبة الخامسة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٥٧ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن الدعم الموجه للشركات المتوسطة والصغيرة يوجه لأشياء أخرى بعيداً عن توظيف الخريجين مما قلل من مساهمته في إيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٦. جاءت العبارة رقم (١٣) وهي" يأمل أصحاب المنشآت الخاصة من الجامعات السعودية تضمين رؤية المملكة٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية ليتمكنوا من استيعاب خريجي الجامعات " بالمرتبة السادسة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٥٣ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة يسعون للاحتفاظ بعمالتهم قليلة التكلفة ولذلك فهم لا يأملون من الجامعات السعودية تضمين رؤية المملكة٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية ليتمكنوا من

استيعاب خريجي الجامعات الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٧. جاءت العبارة رقم (١٢) وهي" هناك تعاون مستمر ودائم بين أصحاب المنشآت الخاصة والجامعات السعودية في عقد لقاءات تمكن القطاع الخاص من وضع إستراتيجية لاستيعاب خريجي الجامعات لديهم " بالمرتبة السابعة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٥٢ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يهتمون بالفعاليات التي تدعم جهود توظيف الخريجين في ظل التكلفة القليلة للعمالة الوافدة التي تعمل لديهم مما قلل من تعاونهم مع الجامعات السعودية في عقد لقاءات تمكن القطاع الخاص من وضع إستراتيجية لاستيعاب خريجي الجامعات لديهم الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٨. جاءت العبارة رقم (١٦) وهي" هناك تعاون كافي ومستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في إيجاد مزيد من الفرص وظيفية لخريجي الجامعات السعودية " بالمرتبة الثامنة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٤٩ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع الخاص لا يبدي التعاون الكافي مع جهود توظيف الخريجين لتعارضها مع مصلحته ولذلك لا نجد أن هناك تعاون كافي ومستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في إيجاد مزيد من الفرص وظيفية لخريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٩. جاءت العبارة رقم (٣) وهي" يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تهيئة بيئة العمل لضمان استمرار خريجي الجامعات لديهم " بالمرتبة التاسعة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٤٧ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب

المنشآت الخاصة يميلون لأستمرارية العمالة الوافدة لقلة تكلفتها مما قلل من قيامهم بتهيئة بيئة العمل لضمان استمرار خريجي الجامعات لديهم الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١٠. جاءت العبارة رقم (١٤) وهي" الجامعات لا تدرب طلابها بمعزل عن القطاع الخاص بل تقوم ببناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتدريبهم " بالمرتبة العاشرة من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٤٣ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يتيحون فرص تدريب لطلاب الجامعات لتركيزهم على الجانب الربحي الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١١. جاءت العبارة رقم (٢) وهي" يتطلع أصحاب المنشآت الخاصة إلى توجيه طلاب الجامعات نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لكي يستوعبهم القطاع الخاص " بالمرتبة الحادية عشر من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٤٢ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن ميل أصحاب المنشآت الخاصة لتوظيف طلاب الجامعات منخفض ولذلك فهم لا يتطلعون إلى توجيه طلاب الجامعات نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لكي يستوعبهم القطاع الخاص الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١٢. جاءت العبارة رقم (٩) وهي" هناك توطين للوظائف في منشآت القطاع الخاص يتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات " بالمرتبة الثانية عشر من حيث عدم موافقة أفراد الدراسة عليها بمتوسط (١,٧١ من ٣) وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت

القطاع الخاص لا تتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات لسيطرة العمالة الوافدة على العمل الخاص ورغبة هذه المنشآت في تقليل تكلفة عمالتها ولذلك نجدها لا تتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء تساؤل الدراسة وأهدافها.

السؤال الأول : ما دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ ؟

أفراد الدراسة **غير موافقون** على دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

أفراد الدراسة موافقون إلى حد ما على أربعة من أدوار القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تتمثل في:

١.القطاع الخاص لا يرغب في توظيف خريجي الجامعات السعودية لارتفاع تكلفته مقارنة مع العمالة الوافدة وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع لديه الرغبة في توظيف الخريجين من ناحية ولاءه وواجبه الوطني ولكن قلة تكلفة العمالة الوافدة تقف كحاجز يعوق هذه الرغبة الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وعزز من فعالية الطرح الذي تعرضه رؤية ٢٠٣٠ في دعم جهود القطاع الخاص في هذا الجانب من خلال السياسات والبرامج التي اعتمدتها الرؤية والتي تقوم على رفع تكلفة العمالة الوافدة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطرودي، ٢٠٠٩م) والتي بينت أن هناك علاقة عكسية بين مخرجات التعليم العالي والتوظيف في القطاع الخاص أي ارتفاع في

أعداد الخريجين من الجامعات السعودية و يقابله انخفاض في توظيف خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص.

٢.يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تطبيق مبدأ الشفافية بينهم وبين الجامعات السعودية في مجال توظيف خريجي الجامعات السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت القطاع الخاص لا تبدي الشفافية الكافية فيما يتعلق بمجال التوظيف لديها لرؤية هذه المنشآت بأن برامج التوطين يضر بمصالحها ولذلك لا يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تطبيق مبدأ الشفافية بينهم وبين الجامعات السعودية في مجال توظيف خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٣.القطاع الخاص يعمل على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت القطاع الخاص تقوم على أنظمة ولوائح لا تتوافق مع رغبات وتطلعات خريجي الجامعات السعودية فهذه الأنظمة واللوائح موضوعة وفق أوضاع العمالة الأجنبية التي تعمل في هذه المنشآت وهي أنظمة تخدم مصلحة هذه المنشآت ولذلك لا يعمل القطاع الخاص على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (المنيف ، ٢٠٠٨م) والتي بينت أن القطاع الخاص لا يقوم بالتشجيع ولا يقدم الفرص الكافية لتشجيع خريجي الجامعات على الالتحاق بالقطاع الخاص.

٤.المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية لا تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي وتفسر هذه النتيجة بأن المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية تركز على الجانب الأكاديمي النظري ولا تتضمن الجوانب العملية بدرجة كافية مما قلل من مساهمتها في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الروقي :٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة ردم الفجوة بين المخرجات وسوق العمل السعودي ، وتفعيل ريادة الأعمال كما تتفق مع نتيجة دراسة (العتيبي ، ٢٠٠٧م) والتي بينت أن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية التي يحتاجها القطاع الخاص مقارنة مع التخصصات النظرية كما بينت ضعف الجودة النوعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي كما تتفق مع نتيجة دراسة (الغرف التجارية الصناعية بجدة ،٢٠٠٦م) والتي بينت أنه ليس هناك موائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم وما يحتاجه القطاع الخاص وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة عدم قدرة مناهج التعليم العالي الموجودة على تحقيق الموائمة بين مهارات و قدرات الخريجين و متطلبات القطاع الخاص.

كما يتضح من النتائج أن أفراد الدراسة غير موافقون على اثني عشر من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تتمثل في:

١.حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي بالمملكة كافية لإيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات في القطاع الخاص وتفسر هذه النتيجة بأن حركة التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي بالمملكة تسيطر عليها العمالة الوافدة في الكثير من المجالات مما جعل هذه الحركة ورغم فعاليتها غير كافية

لإيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات في القطاع الخاص الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٢.بمشاركة القطاع الخاص يمكن الوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع الخاص دوره سلبي في توطين الوظائف مما أضعف مشاركته في الوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣.يعول أصحاب المنشآت الخاصة على الجامعات القيام بدور جوهري في سد احتياجهم من الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة يعتمدون في سد حاجاتهم الوظيفية على استقدام العمالة الوافدة مما قلل من تعويلهم على الجامعات القيام بدور جوهري في سد احتياجاتهم من الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٤.قيام الجامعات بالدور الكافي في مجال البحوث لحصر احتياج سوق العمل يمكن أصحاب المنشآت الخاصة من وضع تصور مستقبلي لاستيعاب خريجي الجامعات وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يبنون تصورهم المستقبلي وفق نتائج البحوث الجامعية بل يبنونه وفق توجهات السوق الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ وتتفق هذه النتيجة

مع نتيجة دراسة (الروقي :٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة تضمين الجامعات لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية كما تتفق مع نتيجة دراسة (العويد ، ٢٠١٦م) والتي بينت ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي من أجل تحقيق رؤية المملكة في القضاء على البطالة.

٥.هناك دعم كافي للشركات المتوسطة والصغيرة يسهم في إيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن الدعم الموجه للشركات المتوسطة والصغيرة يوجه لأشياء أخرى بعيداً عن توظيف الخريجين مما قلل من مساهمته في إيجاد فرص وظيفية تستوعب خريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٦.يأمل أصحاب المنشآت الخاصة من الجامعات السعودية تضمين رؤية المملكة٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية ليتمكنوا من استيعاب خريجي الجامعات وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة يسعون للاحتفاظ بعمالتهم قليلة التكلفة ولذلك فهم لا يأملون من الجامعات السعودية تضمين رؤية المملكة٢٠٣٠ في خططها الإستراتيجية ليتمكنوا من استيعاب خريجي الجامعات الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٧.هناك تعاون مستمر ودائم بين أصحاب المنشآت الخاصة والجامعات السعودية في عقد لقاءات تمكن القطاع الخاص من وضع إستراتيجية لاستيعاب خريجي الجامعات لديهم وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يهتمون بالفعاليات التي تدعم جهود توظيف الخريجين في ظل التكلفة القليلة للعمالة الوافدة التي تعمل لديهم مما قلل من تعاونهم مع الجامعات السعودية في عقد لقاءات تمكن القطاع الخاص من وضع إستراتيجية لاستيعاب خريجي الجامعات

لديهم الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٨.هناك تعاون كافٍ ومستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في إيجاد مزيد من الفرص وظيفية لخريجي الجامعات السعودية وتفسر هذه النتيجة بأن القطاع الخاص لا يبدي التعاون الكافي مع جهود توظيف الخريجين لتعارضها مع مصلحته ولذلك لا نجد أن هناك تعاون كافٍ ومستمر بين القطاعين العام والخاص يسهم في إيجاد مزيد من الفرص وظيفية لخريجي الجامعات السعودية الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

٩.يعمل أصحاب المنشآت الخاصة على تهيئة بيئة العمل لضمان استمرار خريجي الجامعات لديهم وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة يميلون لاستمرارية العمالة الوافدة لقلة تكلفتها مما قلل من قيامهم بتهيئة بيئة العمل لضمان استمرار خريجي الجامعات لديهم الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١٠.الجامعات لا تدرب طلابها بمعزل عن القطاع الخاص بل تقوم ببناء شراكات مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتدريبهم وتفسر هذه النتيجة بأن أصحاب المنشآت الخاصة لا يتيحون فرص تدريب لطلاب الجامعات لتركيزهم على الجانب الربحي الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١١.يتطلع أصحاب المنشآت الخاصة إلى توجيه طلاب الجامعات نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لكي يستوعبهم القطاع الخاص وتفسر هذه النتيجة بأن ميل أصحاب المنشآت الخاصة لتوظيف طلاب الجامعات منخفض

ولذلك فهم لا يتطلعون إلى توجيه طلاب الجامعات نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لكي يستوعبهم القطاع الخاص الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

١٢.هناك توطين للوظائف في منشآت القطاع الخاص يتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات وتفسر هذه النتيجة بأن منشآت القطاع الخاص لا تتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات لسيطرة العمالة الوافدة على العمل الخاص ورغبة هذه المنشآت في تقليل تكلفة عمالتها ولذلك نجدها لا تتيح الفرصة لاستيعاب خريجي الجامعات الأمر الذي قلل من دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

اجابة السؤال الثاني :

- ماالمقترحات التي تسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية لدى القطاع الخاص في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

مقدمة

اعتبرت رؤية المملكة٢٠٣٠ القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً وفاعلاً ومؤثراً في إنجاح الرؤية ودعت إلى إيجاد شراكة مجتمعيه بين مخرجات التعليم خاصة خريجي الجامعات والقطاع الخاص لذا كان على القطاع الخاص الذي رعته الدولة ودعمته بسخاء أن يعيد التفكير في كيفية مشاركته للقطاع الحكومي في استيعاب خريجي الجامعات وأن يتكيف مع التغيرات الجديدة التي حملتها رؤية المملكة٢٠٣٠ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع مقترحات وتحكيمها من المختصين في هذا المجال (انظر ملاحق البحث) وهي كالتالي :

١. وضع أنظمة وتشريعات تحفظ حق العاملين من خريجي الجامعات في القطاع الخاص (الأمن الوظيفي) .

٢. قيام مسؤلي الجامعات بتبصير الطلاب بالخيارات الوظيفية المتاحة لدى القطاع الخاص.

٣. العمل على تنسيق الجهود المبذولة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز التحديات والمعوقات التشريعية والإجرائية التي تحد من استيعاب خريجي الجامعات السعودية في القطاع الخاص .

٤. قيام الغرف التجارية بمساعدة القطاع الخاص ببيان دوره المستقبلي ووضع الخطط لضخ مزيد من الفرص الوظيفية لخريجي الجامعات السعودية

٥. تقوم الغرف التجارية بالعمل على تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة لتصبح بيئة حاضنة لخريجي الجامعات السعودية .

٦. إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إعداد وتطوير مناهج التعليم العالي ليتوافق مع احتياجاته المستقبلية

٧. العمل مع القطاع الحكومي على القضاء على الازدواجية بين القطاعين الحكومي والخاص في الحقوق والواجبات والأجر

٨. على مسؤلي القطاع الخاص إقامة برامج تدريبية لحديثي التخرج من الجامعات لتأهيلهم لسوق العمل ورفع كفاءتهم وهذا ما دعت إلية رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٩.هناك حاجة لإيجاد موائمة بين التعليم العالي والقطاع الخاص بانفتاح الجامعات على قطاع الأعمال .

١٠. العمل على حسن إدارة الموارد البشرية في المنشآت الصغيرة و المتوسطة، ورفع كفاءتها من أجل استيعاب المزيد من خريجي الجامعات السعودية .

١١. توطين الصناعات يمنح فرص وظيفية عديدة لدى القطاع الخاص يسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية

توصيات الدراسة :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

- توجيه القطاع الخاص على تطوير الأنظمة واللوائح الخاصة به لتكون جاذبة لخريجي الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ .
- العمل على إعادة صياغة المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ بما يسهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل السعودي.
- حث القطاع الخاص على المشاركة في الجهود للوصول إلى الرقم المستهدف لخفض بطالة خريجي الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المراجع :

١.التركستاني، حبيب الله.(٢٠٠٥) المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي ١٩- ٢١ ذي الحجة ١٤٢٥هـ .

٢.التقرير السنوي مؤسسة النقد العربي السعودي ،(٢٠١٥م) ،– الحادي والخمسون .

٣.الداوود ، إبراهيم عبد العزيز (٢٠٠٢م) إعادة تأهيل خريجي التعليم الجامعي السعوديين للعمل في القطاع الخاص ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الملك سعود ، الرياض

٤.الرويس ، خالد (٢٠١٦م) دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ ، الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ، المدينة المنورة .

٥.الرشيد، نورة (٢٠١٠) الإنفاق الحكومي وآثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة- مقدمة لقسم الإدارة، كلية إدارة أعمال، جامعة الملك سعود ، الرياض.

٦.الروقي ، مطلق (١٤٣٧هـ) تصور مقترح لدور الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، دراسة مقدمة في ورشة عمل بعنوان الرؤية الوطنية ودور الجامعة في تحقيها ، جامعة شقراء .

٧.الزهراني، سعد عبد الله (٢٠٠٣م) مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، وزارة الداخلية ، الرياض .

٨..صائغ، عبدا لرحمن (٢٠٠٣م) التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية لعام (٢٠٢٠م)، دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة ٢٧- ١٤٢٤/٢/٢٨هـ ، الرياض .

٩.صندوق تنمية الموارد البشرية (١٤٢٥هـ) واقع التوظيف وتحدياته في القطاع الخاص السعودي ، الرياض ، دراسة مركز البحوث بصندوق تنمية الموارد البشرية ،الرياض

١٠.المطرودي ، حمود صالح (٢٠٠٩م) التوظيف في القطاع الخاص و مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود / كلية إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد . الرياض .

١١.العويد ، نورة ناصر (٢٠١٦م) دراسة تحليلية لوظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحوّل الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية

٢٠٣٠ ، مقدمة لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣ ، جامعة القصيم ، القصيم .

١٢.العتيبي ، منير (٢٠٠٧ م) دراسة تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي ، قسم التربية – كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض

١٣.الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٥م) ، دراسة واقع ومستقبل العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية ، مقدمة إلى منتدى الرياض الاقتصادي .

١٥.الغرفة التجارية الصناعية (٢٠٠٦م) ارتباط مخرجات التعليم بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية ،مركز البحوث والتدريب بالغرفة الصناعية، ، جده

١٦.الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٣م) دراسة دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية ، مركز البحوث والدارسات بالغرفة التجارية ، الرياض .

١٧.المنيف ، عبدالله (٢٠٠٨م) اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص ، كلية الآداب ، قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

١٨.المولد ، راوي (٢٠٠٦م)) مدى الاستفادة من فائض خريجي الجامعات لسد احتياجات سوق العمل بالقطاع الخاص دراسة ميدانية على سوق العمل بمكة المكرمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الاقتصاد والادارة ، جدة.

المطلق ، لولوة (٢٠٠٨م) مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية و التشغيل، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، الرباط ، المغرب .

١٩.منتدى الرياض الاقتصادي ،(٢٠٠٧م) رؤية لتنمية الموارد البشرية ، الدورة الثالثة ٢- ٤ديسمبر ،الرياض.

المعجم الوسيط(١٩٩٨م) إصدار مجمع اللغة العربية ،الطبعة الثالثة، القاهرة .

مؤسسة النقد العربي السعودي ،(٢٠١٥م) مخرجات التعليم العالي ، (التقرير السنوي ٤٤) ، الرياض .

٢٠.الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض (٢٠٠٧م)دراسة أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، الرياض.

References:

1.Clarke, Peter; Gray, David; Mermin, Andrew. (2006). The Marketing Curriculum and Educational Aims: towards a professional education. **Marketing Intelligence & Planning.** Vol 24(3). Page 189- 201, Dol: 10: 1108/02634…

2.Dewan, Isaac and Giorgi, Maurice (2002). Labor Force And Development In Saudi Arabia. In symposium on the "Future Vision for the Saudi Economy 2020", October 19-23, Ministry of Economy and Planning, Riyadh.

3.Cheuk, Bonnie.(1999). A Marketing approach to Design of education programs for undergraduates**. Reference Services Review**. 27 (1),p. 62-68. DOl: 10:1108/00907

2001-2002. ILO, USA.

الملاحق

نموذج تحكيم لمقترحات تفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

	الفقرات	مناسبة المقترح وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠	غير مناسبة المقترح وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠	الصياغة المقترحة
١-	وضع أنظمة وتشريعات تحفظ حق العاملين من خريجي الجامعات في القطاع الخاص (الأمن الوظيفي) .			
٢-	قيام مسؤلي الجامعات بتبصير الطلاب بالخيارات الوظيفية المتاحة لدى القطاع الخاص.			
٣-	العمل على تنسيق الجهود المبذولة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز التحديات والمعوقات التشريعية التي تحد من استيعاب خريجي الجامعات.			
٤-	قيام الغرف التجارية بمساعدة القطاع الخاص ببيان دوره المستقبلي وضخ مزيد من الفرص الوظيفية لخريجي الجامعات السعودية			
٥-	تقوم الغرف التجارية بالعمل على تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة لتصبح بيئة حاضنة لخريجي الجامعات .			
٦-	العمل مع القطاع الحكومي على القضاء على الازدواجية بين القطاعين الحكومي والخاص في الحقوق والواجبات والأجر			
٧-	على مسؤلي القطاع الخاص إقامة برامج تدريبية للخريجين من الجامعات لتاهيلهم لسوق العمل وهذا ما دعت إلية رؤية المملكة ٢٠٣٠.			
٨-	هناك حاجة لإيجاد موائمة بين التعليم العالي والقطاع الخاص بانفتاح الجامعات على قطاع الأعمال			
٩-	العمل على حسن إدارة الموارد البشرية في المنشآت الصغيرة و المتوسطة، ورفع كفاءتها من أجل استيعاب المزيد من خريجي الجامعات السعودية .			
١٠-	توطين الصناعات يمنح فرص وظيفية عديدة لدى القطاع الخاص يسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية			
١١-	توطين الصناعات يمنح فرص وظيفية عديدة لدى القطاع الخاص يسهم في استيعاب خريجي الجامعات السعودية			